المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

إدماج احتياجات المرأة والمنظور الاجتماعي والاقتصادي التنموي

الدكتور/ فارس مسدور

أستاذ الإقتصاد

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة على لونيسي البليدة 2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

إدماج احتياجات المرأة
والمنظور الاجتماعي والاقتصادي التنموي

الدكتور/ فارس مسدور

أستاذ الإقتصاد

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة على لونيسي البليدة 2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحتويات

مدخل 3

أولاً: الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية 7

ثانيًا: تحليل عام للبرامج التنموية الحكومية الهادفة لتحسين وضع المرأة العربية بما يعزز من مبدأ تكافؤ الفرص 9

ثالثًا: دور مؤسسات المجتمع المدني في تغطية العجز الحكومي لتمكين المرأة من ترقية وضعها الاقتصادي والاجتماعي 13

رابعًا: تجارب عربية ناجحة في مجال تفعيل إدماج احتياجات المرأة العربية في البرامج الاجتماعية والاقتصادية التنموية 19

خامسًا: مقترحات تنموية عملية لتحسين وترقية الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الوطن العربي 23

قائمة المراجع 25

مدخل

- يحاول عدد من الحكومات العربية أن تجد استراتيجية تمكنها من أن تحل إشكالية تردي وضع المرأة العربية وتمكينها من الأدوات الاقتصادية القادرة على الرفع من وضعها الاقتصادي والاجتماعي، غير أن العديد من تلك البرامج لم تعط النتائج المرجوة منها ذلك أنها كانت عبارة عن برامج منقولة حرفيًا من تجارب غربية (أمريكية - أوروبية) وآسيوية غريبة عن واقع المرأة العربية وعاداتها وتقاليدها وحتى دينها.

- لذا كان من الواجب على الحكومات العربية أن تفكر في خطط واستراتيجيات نابعة من عمق المجتمعات العربية حتى تتمكن من أن تحدث نقلة نوعية في الارتقاء بالمرأة العربية على كل المستويات: العلمية، الصحية، الاجتماعية، الثقافية وبشكل عام التنموية بكل ما تحمل كلمة التنمية من معانٍ شاملة.

- إن نسب الفقر في العالم العربي تتزايد عامًا بعد عام نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الدول العربية، ولم تستثن حتى الدول المتقدمة والتي لديها إمكانات معتبرة لمواجهة أي أزمة كانت.
- غير أن الأمر أكثر سوءًا في الوطن العربي، ومن أشد المتضررين من الأوضاع المتأزمة التي جعلت الفقر يتفاقم نجد المرأة العربية التي تتسارع وتيرة تدهور حالتها الاقتصادية بشكل مضاعف مقارنة مع الوضع الاقتصادي العام المتدهور، ذلك أنها الحلقة الأضعف التي تعجز عن مواجهة مختلف الصعوبات ما لم يكن هنالك دعم حقيقي ممنهج يساعدها على تجاوز الأزمات.

- وعليه كان من اللازم أن تدرج الحكومات العربية ضمن برامجها ما يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة بمختلف مستوياتها، خاصة تلك التي تعاني من الفقر، وتمكينها من الأدوات التي تجعلها قادرة على أن تعيل نفسها وعائلتها بشكل دائم.
- وطبقًا لما سبق كان من الواجب البحث في مختلف البرامج الحكومية التي اهتمت بالمرأة وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي من خلال إشراكها في الحياة الاقتصادية سواء عن طريق توفير فرص عمل متكافئة بينها وبين الجنس الآخر، أو اعتماد آليات اقتصادية تمول المشاريع الصغيرة والمصغرة للمرأة، أو حتى دعم الإنتاج الأسري (المنزلي) للمرأة الماكثة في البيت.

- إن الهدف من وراء هذه الورقة هو الاجابة عن الإشكالية الأساسية التالية:
- **كيف يمكن ادماج احتياجات المرأة العربية ضمن الاستراتيجيات الحكومية بما يعزز من دورها الاجتماعي والاقتصادي التنموي؟**
- وعليه فإننا سنركز على العناصر الآتية للإجابة عن الإشكالية أعلاه:
- أولاً: الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية.
- ثانيًا: تحليل عام للبرامج التنموية الحكومية الهادفة لتحسين وضع المرأة العربية بما يعزز من مبدأ تكافؤ الفرص.
- ثالثًا: دور مؤسسات المجتمع المدني في تغطية العجز الحكومي لتمكين المرأة من ترقية وضعها الاقتصادي والاجتماعي.
- رابعًا: تجارب عربية ناجحة في مجال تفعيل ادماج احتياجات المرأة العربية في البرامج الاجتماعية والاقتصادية التنموية .
- خامسًا: مقترحات تنموية عملية لتحسين وترقية الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الوطن العربي.

أولاً: الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية

- ينظر المجتمع العربي إلى المرأة بنظرة قاصرة لا تشعرها بأهميتها كعنصر أساسي فعال في المجتمع.
- تهميش دورها (نسبيًا) بشكل متفاوت بين الدول العربية على المستوى الرسمي وغير الرسمي.
- استغلالها بشكل غير أخلاقي من طرف القطاع الخاص.
- تغييب دورها الاجتماعي الفعال في القطاع الثالث.
- عدم منحها الفرصة العادلة التي ينالها الجنس الآخر.
- ضعف اقتحامها لمجال الأعمال نتيجة عدم تكافؤ الفرص.
- ضعف التدريب والتكوين المؤهل لها لمجالات اقتصادية واجتماعية رائدة.

يذكر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية أن من أسباب ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية ما يلي:

- انتشار الثقافة الذكورية الغالبة.
- نقص فرص العمل عمومًا.
- التمييز بين الجنسيْن فى مستوى التشغيل والأجور.
- ارتفاع مستوى الإنجاب.
- القوانين المتعلقة بحماية المرأة العاملة ومساندة أدوارها المتعددة.
- بعض قوانين الأحوال الشخصية والعمل تقيد حرية المرأة بهدف "الحماية" حين تلزمها بالحصول على إذن أبيها أو زوجها للعمل أو السفر أو الاقتراض من المؤسسات المالية.
- كما أسهم ضعف الخدمات المساندة لعمل المرأة وبرامج التعديل الهيكلي في تضييق فرص العمل أمام المرأة.
- وما زال معدل الإعالة أكثر من اثنين من الأفراد غير العاملين.

ثانياً: تحليل عام للبرامج التنموية الحكومية الهادفة لتحسين وضع المرأة العربية بما يعزز من مبدأ تكافؤ الفرص

- إن حسن النية لا يكفي أن تكون البرامج الحكومية الطامحة لتحسين وضع المرأة العربية فعالة.
- وعليه فإننا نسجل عددًا من الملاحظات حول أغلب البرامج العربية التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة العربية بما يعزز من مبدأ تكافؤ الفرص:
- نسبة معتبرة من الدول العربية لم تعتمد برامج حقيقية لترقية وضع المرأة ولا يزال وضعها فيها متخلفًا.
- تميزت هذه البرامج بأن جزءًا مهمًا منها بقي حبرا على ورق ولم يجسد على أرض الواقع.
- بعض الدول العربية أرادت أن ترضي المنظمات الدولية باعتماد إجراءات شكلية لترقية وضع المرأة دون أن يكون لذلك أثر على تحسن فعلي لوضع المرأة العربية.
- بعض الدول العربية بادرت فعلاً إلى ترقية حقيقية لوضع المرأة العربية (مثلاً: نموذج الإمارات العربية المتحدة).

تحليل تجربة الجزائر
في الجهود الهادفة لترقية وتحسين
وضع المرأة بما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص

على المستوى السياسي

- بدأ تمثيل المرأة في المجلس التأسيسي الوطني بعد الاستقلال سنة 1962 بـ 10 نساء، وامرأتين سنة 1963، ووصل سنة 2012 في المجلس الشعبي الوطني 146 امرأة وهو ما يمثل (31%) من مجموع أعضاء المجلس، وهذا يجعل الجزائر في المرتبة الأولى عربيا 28 عالميًا، وهذا يظهر النقلة النوعية الحقيقية في تحسين وضع المرأة الجزائرية على المستوى السياسي.

على المستوى الاجتماعي

- منذ السبعينيات تم تبني فكرة تنظيم الأسرة.
- في الثمانينيات تم اعتماد فكرة تنظيم الولادة دعمت بفتوى تجيز استخدام أدوات طبية لتنظيم الحمل.
- في التسعينيات بدأ الحديث عن خطر العنف ضد المرأة، وتم تعديل قانون العقوبات.
- أنشأت الجزائر وزارة مكلفة بالمرأة والطفولة، وتم تبني استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد المرأة.
- تأمين الحماية الاجتماعية للمرأة غير العاملة سواء أكانت زوجة أم أختًا أم بنتًا، فهو يجسّد مبدأ المساواة بين الجنسين.

على المستوى الاقتصادي

- مُكنت المرأة من الاستفادة من مناصب شغل في جميع القطاعات العمومية والخاصة (الصحة، التعليم، الأمن، القطاع الصناعي، القطاع الخدمي)
- الاستفادة من برنامج المؤسسات المصغرة ابتداء من سنة 2005 بنسبة (17%).
- الاستفادة من برنامج القرض المصغر بنسبة (60%) من مجموع القروض الممنوحة سنة 2012.
- الاستفادة من برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة (21%) وهي نسبة ضعيفة نتيجة غياب أو نقص المعلومة التي تفتقدها الكثير من النساء.
- تزايد نسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي بنسبة (18,5%).

ثالثاً: دور مؤسسات المجتمع المدني في تغطية العجز الحكومي لتمكين المرأة من ترقية وضعها الاقتصادي والاجتماعي

- نظرًا لعجز البرامج الحكومية والقطاع الخاص عن تمكين حقيقي للمرأة العربية في معظم الدول العربية وتفعيل برامج قوية ترتقي بالمرأة العربية لتحسن من وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وتسهم فعلاً في المسار التنموي للاقتصاد الوطني، أصبح من اللازم للقطاع الثالث أن يتدخل لسد تلك الفجوة (الممثلة للعجز الحكومي والقطاع الخاص)، وذلك بطرح برامج بديلة أو مكملة للبرامج الرسمية، وقد كان لها نتائج متفاوتة الآثار.
- غير أن كل ما تم تحقيقه لا يعني أبدًا أن المرأة العربية تم ترقية وضعها الاقتصادي والاجتماعي بشكل يجعلها لا تحس بالتهميش أو المعاملة الدونية التي تميزها تمييزًا سلبيًا عن الجنس الآخر.

لماذا لمؤسسات المجتمع المدني دور في ترقية وضع المرأة اقتصادياً واجتماعياً؟

- أولاً: مؤسسات المجتمع المدني تتميز بالاستقلالية في النشاط.
- ثانيًا: هي مؤسسات مهيكلة بشكل يسمح لها بتنويع وتنظيم نشاطاتها المختلفة.
- ثالثًا:هي ملتزمة أخلاقيا مع قضايا المجتمع وعليه فهي تعبر عن احتياجاته التي عجزت الجهات الرسمية عن تغطيتها.
- رابعًا: مؤسسات مرنة في تدخلاتها ولا تحتاج للبيروقراطية الرسمية.

ما مجالات تدخل مؤسسات المجتمع المدني التي تمس ترقية المرأة العربية بشكل مباشر؟

- تقديم خدمات صحية خاصة في القرى والمباشر والمناطق النائية.
- ضمان الرعاية الصحية الأولية الوقائية وترقية صحة الإنجاب في المناطق المحرومة.
- إستحداث مشاريع إنتاجية أسرية، أو قروية جماعية للنساء.
- ضمان حقوق الإنسان وحماية الحريات.
- تدريب وتكوين الفئات المحرومة على المبادرة الخاصة.
- ترقية التعليم ومحو الأمية خاصة عند النساء.
- وضع استراتيجيات فعالة في مكافحة الفقر بأساليب مبتكرة،
- وضع وتنفيذ خطط فعالة في تنمية فئات المجتمع المحرومة خاصة الشباب والأطفال.
- تنمية المجتمعات المحلية بما يستجيب لحاجاتهم الضرورية،
- ترقية الخدمات العامة بمساهمة مجتمعية.

لِمَ لا تكون هنالك شراكة حقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني (القطاع الثالث) والهيئات الحكومية لترقية وضع المرأة العربية؟

ليس هنالك أي مانع أن يتشارك المجتمع المدني مع الهيئات الحكومية في مجال ترقية دور المرأة العربية اقتصاديًا واجتماعيًا وحتى سياسيًا، وعليه يمكن أن يتأتى ذلك من خلال ما يلي:

- أن تؤمن الحكومات العربية أن مؤسسات المجتمع المدني هي شريك أساسي في تنفيذ برامجها خاصة تلك التي تحمل بعدًا اجتماعيًا تضامنيًا.
- أن تكون الشفافية في مثل هذه النشاطات غالبة على برامجها حتى لا يتم تحويلها في غير وجهتها، أو بعيدًا عن الأهداف الموضوعة لها.

- أن تكون هنالك خطة واضحة المعالم تحدد مهام كل طرف والمحور الذي يتدخل فيه في مجال ترقية المرأة وتفعيل إدماجها اقتصاديًا.
- إنشاء هيئة التنسيق بين الأجهزة الحكومية المتدخلة في برامج ترقية المرأة وتفعيل اندماجها ومؤسسات المجتمع المدني.
- استحداث المؤسسات المرافقة القادرة على إسداء النصح والمشورة الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لدمج المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان دورات تدريبية متخصصة في إنشاء وإدارة وتطوير المشاريع الاستثمارية النسوية.
- استحداث تكتلات تجمع النساء الناشطات في مجالات الأعمال والنشاطات الاقتصادية المتخصصة بغية الدفاع عن حقوقهن ومتابعة التغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية والتشريعية.

رابعاً: تجارب عربية ناجحة في مجال تفعيل إدماج احتياجات المرأة العربية في البرامج الاجتماعية والاقتصادية التنموية.
(حالة دولة الإمارات العربية المتحدة)

- تعتبر دول الخليج من بين أهم الدول (بشكل عام) التي تميزت بتدخل قوي للمرأة في مجال الأعمال وفق تقرير أصدره مؤتمر العمل العربي في دورته 38.
- يؤكد التقرير أن ربع الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي تسيطر عليه النساء، وأبرز هذه الدول الإمارات العربية المتحدة، حيث كان عدد النساء الأعضاء في مجلس سيدات الأعمال 12000 عضو سنة 2011، في حين كان متوسط النساء اللواتي يملكن منشآت صغيرة ومصغرة ومتوسطة في العالم العربي (12,5%).

تجربة الإمارات العربية المتحدة

- تميزت تجربة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء ترسانة قانونية تشريعية بدءًا من دستور الدولة ووصولا إلى قوانينها المختلفة والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان عامة والطفل والمرأة خاصة، وقد ترجم كل هذا في ممارسات عملية كان من أبرزها:

- **تأسيس مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال في عام 2007 وتهدف إلى:**

1. تقديم الدعم والإيواء للنساء المهددات بالعنف.
2. توفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لهم.
3. معاملة النساء ضحايا العنف وفقاً للأعراف الدولية.
4. تعزيز حماية حقوق الإنسان لهم.
5. توفير الحماية للنساء المضطهدات المهددات بالعنف من أفراد أسرهن وضحايا الاتجار بالبشر.

- **أنشأت مؤسسة التنمية الأسرية بتاريخ 10 مايو 2006 وتختص بـ:**

1. تنفيذ التشريعات الاجتماعية.
2. اقتراح ما يلزم لتطويرها لضمان حقوق المرأة والطفل.
3. وضع البرامج الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة للأسرة والمرأة.

- **هيمنة المرأة الإماراتية على مناصب الشغل في:**
  - وزارة التربية والتعليم.
  - وزارة الصحة.
  - وزارة الطاقة.
  - قطاع الكهرباء والماء.
  - وزارة العمل والشئون الاجتماعية.
- تنمية وتأهيل الكوادر النسائية لتفعيل مساهمتهن في دعم المسيرة الاقتصادية.
- إنشاء مجالس سيدات الأعمال.
- إطلاق جائزة سيدات الأعمال في الإمارات.

معطيات رقمية عن تطور ترقية إدماج المرأة اقتصاديًا في دولة الإمارات

- تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بتأمين فرص عمل للمرأة، وتشير الإحصاءات الرسمية:
  - النساء يشغلن نحو (66%) من الوظائف الحكومية في الدولة
  - (37,5%) في القطاع المصرفي.
  - وهناك ما يقرب من 11 ألف مشروع استثماري تديره سيدات أعمال تربو قيمتها على 4 مليارات دولار.

ترقية المرأة الإماراتية على المستوى الاجتماعي

- اعتمدت دولة الإمارات عدداً من السياسات الهادفة إلى رفع دخول المواطنين عامة والمرأة الإماراتية خاصة بغية توفير مصدر دخل محترم لذوي المداخيل الضعيفة، وذلك من خلال السياسات التالية:
- الاستمرار في سياسة الضمان الاجتماعي المكفولة دستورياً.
- تبني استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية ابتداء من سنة 2007، تهتم بتوفير الخدمات المتعددة للمرأة حتى تساير التطور الاقتصادي الحاصل في الإمارات.

خامساً: مقترحات تنموية عملية لتحسين وترقية الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الوطن العربي

المقترحات على المستوى الاجتماعي

- ضرورة استحداث مراكز عربية موحدة للدراسة والتشخيص الدقيق للوضع الاجتماعي للمرأة العربية.
- إنشاء التقرير الدوري لتطور الوضع الاجتماعي للمرأة العربية.
- فتح تخصصات جامعية في العلوم الإنسانية تهتم بالدراسات الاجتماعية لشئون المرأة (ماجستير- ماستر- دكتوراه).
- إنشاء وحدة دراسة التطورات التشريعية العربية وأثرها على الوضع الاجتماعي للمرأة العربية.
- تبني منظمة المرأة العربية فكرة الموسوعة العربية الموحدة للبحوث الاجتماعية الخاصة بالمرأة العربية.
- إنشاء المركز العربي للتدريب في الرعاية الاجتماعية للمرأة العربية.
- إنشاء جائزة منظمة المرأة العربية للبحوث التطبيقية الاجتماعية الخاصة بالمرأة العربية.

على المستوى الاقتصادي

- الدعوة إلى إنشاء الصندوق العربي للتمكين الاقتصادي للمرأة العربية.
- استحداث قاعدة بيانات اقتصادية للمشاريع التنموية الناجحة لرائدات الأعمال العربيات.
- إنشاء المنظمة العربية للتعاون الاقتصادي النسوي.
- إطلاق مبادرة رائدات الأعمال العربيات الداعمات للمشاريع الاستثمارية النسوية.
- تبني فكرة إنشاء بنك المرأة العربية (AWB).
- إنشاء المركز العربي لتدريب رائدات الأعمال العربيات.

قائمة المراجع

- التقرير الوطني لدولة الإمارات بيجن +15.

- منظمة العمل العربية،ملخص بنود ووثائق المؤتمر، القاهرة:مؤتمر العمل العربي الدورة 38، 15-22 مايو 2011.

- المجلس القومي للمرأة، تقرير أنشطة وإنجازات المجلس القومي للمرأة مصر: خلال شهر يونيو 2013.

- د.مايا مرسي، الوضع الاقتصادي للمرأة العربية بين الواقع والمعايير الدولية،برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202)24183301/101
Fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org